

المثقف المسلم وأزمة التحليل والنقد

هيئة التحرير*

تأتي كلمة تحرير هذا العدد من مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، ونحن نشاهد الصراعات المحتدمة عالمياً، وسياسياً، وعسكرياً، وثقافياً، واجتماعياً، واقتصادياً، ولعل هذه الصراعات تكاد تكون ظاهرة أساسية لا استثنائية. وتبرز في أثناء هذه الصراعات معالم التحليل والنقد والتفكيك، لما يجري في العالم. ويتولى المفكرون، والمثقفون، والفلاسفة، والعلماء، والمراكز البحثية، ومراكز التفكير... مهمة التفسير، والتحليل، والاستشراف، بصورة تعبر عن القلق الذي يجتاح الإنسانية مما يحدث. ويحاول الفكر الإسلامي متجلباً في المثقف والمفكر والأكاديمي المسلم أن يتفاعل مع ما يجري، وأن يتشابه مع القضايا العالمية المطروحة بصورة تكشف عن قدرته في النقد والتحليل والتساؤل، ووضع الحلول والبرامج الناجعة، خروجاً من حالة الركود والاكتماء بإعادة إنتاج مقولات الآخرين.

ونحاول في هذه الكلمة أن نتفحص دور المثقف المسلم ومنهجيته في التعامل مع الواقع، وننظر في أزمة النقد والتحليل التي تعترى مقالاتنا ومقولاتنا. والمثقف المسلم الذي نعنيه في هذا السياق، هو ذلك المثقف الذي نجده على وعي مقدّر بالعالم المعاصر وأحداثه وقضاياها، وبموقعه المتميز في هذا العالم؛ إذ تتجلى ثقافته الإسلامية في طريقة تفكيره وسلوكه وتعامله المسؤول مع عوالم الأفكار والناس والأشياء.

إن الوظيفة الأساسية والمهمة للمثقف هي إثارة الوعي تجاه قضايا المجتمع. وإثارة الوعي نابعة من التساؤل والنقد بوصفهما مفردتين رئيسيتين في خطاب المثقف، وهو بذلك يمارس دوره الطبيعي في محاوره المنظومة السائدة، وتفحص مقوماتها ومناقبها ومثالبها، والعمل في الوقت ذاته على

* هيئة التحرير (2022). كلمة التحرير، مجلة "الفكر الإسلامي المعاصر"، مجلد 28 العدد 103، 5-12.

تأسيس منظومة مجتمعية صالحة للارتقاء بمجتمعه، لذلك فهو يتحمل مسؤوليتين كبيرتين: المسؤولية الثقافية القيمية من خلال استيعاب ثقافة الأمة وتمحيص غثها من سمينها، وتجاوز ذلك بتحديث الثقافة، وأخذ ما يلائم ثقافة المجتمع، فهو يقدم ثقافة واعية وواقعية، ليست مغتربة عن أبناء المجتمع. والمسؤولية الاجتماعية من خلال تفعيل الطاقات المجتمعية تجاه أفكاره، والتعبير عن ضمير المجتمع، وتقريب المسافة بين المنشود والموجود؛ وهو هنا ينتقل من مرحلة إثارة الوعي إلى صنع ذلك الوعي. وخلاف هذا سيقع المثقف في دائرة الاغتراب الذي يعني انسحاباً من ممارسة الفعل الثقافي في المجتمع. ولا يعني الانسحاب -بالضرورة- عدم الحضور على الساحة الثقافية والمجتمعية، بل يعني الانطلاق في الرؤية والتفكير من منطلقات لا تمتُّ بصلة إلى ثقافته وحضارته وهوموه وقضاياه، ومثال ذلك الخطاب الثقافي المتعلق بقضايا الأسرة والتنشئة الاجتماعية، المنبثق من منظومة معرفية غربية، تُعلي من قيمة الفرد على حساب المجتمع. وكذلك الحديث عن المرأة، والجنود، والخطاب النسوي، إلخ.

ما من شك في أننا نعيش تحت وطأة النظام المعرفي الغربي الذي يهيمن على الأنظمة المعرفية الأخرى؛ تفكيراً وقوانين ومناهج وأنماط حياة؛ لأسباب متعددة ليس أقلها قدرة هذا النظام التفسيرية -بغض النظر عن صحتها أو خطئها- ومُكنته المادية، وجعل الأرض قرية صغيرة بفضل الثورات الاتصالية. وهذا ما عبّر عنه ألفين توفلر في كتابيه المهمين: حضارة الموجة الثالثة، وصدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد؛ إذ رأى أن أهم سمات الموجة الثالثة تتمثل في كونها معلومانية تقنية وتحكم بكل مرافق الحياة، وهي مجانية ومفتوحة ومختزلة بالحضارة الغربية التي هي خلاصة التطور البشري ونهايته الحتمية. ويتضمن النظام المعرفي الغربي مبادئ كلية تحكم نظريته المعرفية (الإبستمولوجية) والوجودية (الأنطولوجية) والقيمية (الإكسولوجية)، وما نراه من تجليات غربية في الرؤى والممارسات نابعة من هذه المبادئ الكلية. لذلك علينا أن نعي الخلفيات الفكرية المؤسسة لهذه التجليات، وندرك القيم الثاوية في مصادر معرفة هذا النظام، ممّا يسهم في ترشيد تحليلاتنا وتأطيراتها الفكرية، ويقدم البديل المعرفي المناسب للإنسانية.

هذا الوعي بأهمية تفكيك النظام المعرفي الغربي سيساعد المثقف المسلم على تبين الخصائص المشتركة والمفارقة مع هذا النظام، وأوجه الإفادة منه، وتفحص الأصالة والتميز في نظامنا المعرفي، وجوانب الاستلاب والاستتباع...، ومن ثمّ سيكون مؤهلاً للحديث عن الظواهر والتجليات، نتيجة لوعيه بمصادرها وبيئتها التي نشأت فيها. وشرط حدوث هذا الوعي كامنٌ في الاشتباك مع منظومة الفكر الغربي والدخول معه في عملية حوارية ونقدية تحدد إشكالياته، ومحطاته، وتياراته، وعوالمه، وبنائه، والتحوّلات التي طرأت عليه، ومقولاته الكبرى، ومفاهيمه التأسيسية، ونظرياته الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والعرقية إلخ. ويكون هذا ضمن رؤية توحيدية متوازنة تأخذ بالحسبان وجهات النظر الأخرى، والمعالم الإيجابية في المنجز الحضاري الذي قدّمته الأمم الغابرة والحاضرة؛ فإنشاء البديل الحضاري المأمول لا يعني عملية استحضار الآيات والأحاديث، وحسب. ولا البدء من اللحظة الصفرية لا سيما في إنشاء العلوم بإلغاء المعارف الحاضرة، ولا التحرك في دائرة الأسبقية والحقيقة المطلقة، ولا الأحادية التي تهمل منجزات الآخرين، وتتجاوز إسهاماتهم في بناء المشترك الإنساني. بل يتحقق هذا الوعي من خلال اختبار الذات لسلامة الرؤى والمنطلقات، وتحديد المرجعية، وانتخاب الوسائل المناسبة، والتوفيق بين عالمي الشهادة والغيب.

وتحتلُّ المرجعية مكاناً مهماً في النظام المعرفي الإسلامي؛ لأنها فارق أساس عن النظم المعرفية الأخرى، ونخصُّ بالمرجعية في هذا السياق الوحي، الذي يمثل الإطار المرجعي الأسمى للعقل المسلم، وموئله في تأسيس الواقع ومعطياته. وهذا يفرض على المثقف والمفكر المسلم أن يبذل جهوداً أكثر من غيره، للإيلاف بين سيرورة العلوم وتطورها في بيئات متنوعة، وإدراك مفاصلها وخصائصها ومنطلقاتها وآلياتها البحثية من جهة، ومقاربة هذا كله مع توجهات الوحي وأحكامه ومقاصده الخاصة والعامة من جهة أخرى. ومن ثمّ سيكون نقده وتحليله منطلقاً من هذا الإطار المرجعي بوصفه مرجعاً مهميناً.

وثمة مفهوم آخر يرتبط ارتباطاً جذرياً بموضوع النظام المعرفي، ويُعد أساساً من أسسه وهو الرؤية الكلية أو رؤية العالم. وهذه الرؤية مهمة جداً عندما يتعلق الأمر بالتحليل النقدي وصوغ

النظريات وإنتاج العلوم، وتبين المصادر الأساسية والفرعية، وأدوات المعرفة وعلاقتها بالمصادر، وضرورة تأسيس هذه الرؤية بناء على مقاصد الدين وتوجيهات الوحي. وتساعد الرؤية الكلية في ضبط عمل العقل المسلم، ورسم المنهجية المناسبة في تحليل الظواهر والأفكار، وفي تحديد الثنائيات التي قد تبدو واضحة في ذاتها وماهيتها، ولكنها إشكالية في علاقتها المقترنة مثل: الجزئي والكلّي، والخاص والعام، والمصدر والأداة، والذاتي والموضوعي، والكمي والكيفي إلخ. وتبرز في هذا السياق أدوات تحليلية ونماذج تفسيرية يتم من خلالها -على حد قول المسيري- إنتاج خارطة ذهنية إدراكية تعين في إدراك الواقع من خلال الربط بين التفاصيل والعلاقات والحقائق والمعلومات والبيانات، فتغدو كموناً (قوة) في ذات الشخص، سينتقل من خلالها إلى نموذج إدراكي (فعل) قادر على التفسير، ومن ثم إعادة تفسير الواقع بصورة أكثر وعياً وإدراكاً لمنطلقاته الفلسفية والفكرية والمعرفية والثقافية والاجتماعية إلخ. ومن خلال هذا يستطيع المثقف المسلم أن يحاور الظواهر العالمية بصورة واعية، لا ردة فعل لما يحدث ولا تبعية أو استلاباً، وينتقل من حالة التلقّي إلى حالة المشارك والمستشرف. ويدرك الخلفيات الكامنة وراء المصطلحات والمفاهيم التي تنتجها الدوائر المعرفية والسياسية، ومن ثمّ يقدم البديل المنطلق من رؤيته الكلية. كما سيمكّنه هذا من فكّ إشكالية الذاتية والموضوعية، لا سيما في مجال الأفكار والعلوم والأخبار، وما مدّى استقلال المعارف والعلوم عن ذات الإنسان، وعلاقة القوانين الطبيعية والحقائق بالسنن الكونية، ونسبية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومكانة التحيزّ والحيادية في هذه الإشكالية.

وبناءً عليه، فإن الباحث والمثقف والمفكر المسلم بحاجة إلى القدرة التحليلية التي تمكّنه من ممارسة النقد والتحليل للموضوع المتحدث عنه، وربطه بدوائر متعددة ومتقاطعة تبدأ بالمحلي وتنتهي بالعالمي، وإلى إيجاد علاقة وطيدة بين مناهج التفكير والواقع، بغية الحصول على فهم أعمق للظواهر، وتجاوز المعنى الظاهري إلى دلالات متصلة ببنية الخطاب والمخاطب والمخاطب والإطار المرجعي للخطاب، ومعالجة فكرية وفلسفية للموضوع، وتفكيك المنظومة الدلالية للسؤال أو الموضوع، وإدراك عناصره وخصائصه المعرفية؛ إذ ننطلق من مقصودية السؤال أو العرض، لا

اعتباطيته. وكما يرى عبد الحميد أبو سليمان أن على هؤلاء المفكرين والعلماء والمثقفين "أن يعيدوا النظر في منهجية البحث والدرس والنظر العلمي والمدرسي؛ لتتخطى المنهجية الجزئية النصية إلى المنهجية الكلية التحليلية المنضبطة التي تضع المفردات وأدوات النظر الجزئية في موضعها الصحيح، بحيث يحيط الناظر بكليات الأوضاع والحالات والقضايا والطبائع، ويضع مفردات مكوناتها في موضعها الصحيح، وبأوزانها الصحيحة في سياقها الزماني والمكاني المناسب." ولعل مما سبق يكشف عن فرق أساس بين العالم والمفكر؛ إذ يكشف عمل العالم وطبيعة تفكيره في المسألة أو الواقع عن بناء عمودي يراكم فيه خبرات علمية في الموضوع، فيُسهّم في تطويره علمياً وتخصصياً، بينما يسير عمل المفكر أفقياً في تطوير المنهجيات حول الموضوع، وإقامة تصوّرات آنية ومستقبلية للعلاج ووضع البرامج، وربما التحكّم في سيرورة الموضوع وتشكلاته.

ثمة عوائق تحول دون حدوث فعل النقد والتحليل عند المثقف المسلم، لعل من أهم هذه العقبات غياب التراكمية في العمل البحثي الذي ينطلق من مبدأ أن العمل العلمي والبحثي متشاقف مع ما بذله الآخرون تجاه الموضوع المدروس، وأنا لا نتحرك في فراغ معرفي ولحظة صفرية، بل علينا أن نتشابه ونتشاقف مع هذه المعرفة نقداً وتطويراً، وأن نتجاوز مقولة "ما ترك الأول للأخر شيئاً" فالمعرفة في نداء مستمر. وبهذا المعنى للتراكمية تتحق أهداف متعددة، أهمها: احترام الجهد البحثي والخبرة البشرية، والكشف عن مكونات حضارتنا وكنوزها المعرفية. كما أننا نستطيع -كما أسلفنا- أن نسير عمودياً بإغناء مفردات العلم، وأفقياً بتثوير المنهجية المناسبة لهذا العلم.

ويمثل غياب الجماعة العلمية والمؤسسية عائقاً آخر أمام تطوير الدرس المعرفي والنقدي، وتفاعل الأفكار واختبارها قبل عرضها على الدوائر المختلفة. ونقصد بالجماعة العلمية تلكم الجماعة القادرة على تطوير أفكار العلم وإثارة السؤال، ووضع منهجية للنقد والتحليل والحوار والمثاقفة، ومن لديهم المكنة والقدرة على فهم أصول هذا العلم وفتياته ومفاهيمه، بحيث يستطيعون التحرك في مناقشة مفردات العلم ضمن مبدأ الوحدة والتنوع؛ الوحدة في فهم خصوصيات العلم ومبادئه الكلية؛ والتنوع من خلال الاجتهاد في النظر إلى سيرورته وفتورته، وانتخاب الأدوات والمناهج

المناسبة التي يمكنها أن تعالج أفكاره ومضامينه بصورة علمية. فيتشكل لدى الجماعة نوعٌ من التواصل الحتمي؛ انطلاقاً من الوعي بطبيعة العلم. والتواصل عبر الجماعة العلمية يحقق أمرين مهمّين: أولاً: استثمار الوقت بالصورة المثلى؛ إذ ليسوا بحاجة إلى توضيح ما هو معلوم بالضرورة في هذا العلم، وهذا مما لا تجده الجماعة العلمية عند مناقشة أمور العلم مع العامة أو غير الملمّ بطبيعة هذا العلم ومبادئه الأساسية؛ وثانياً: الحفاظ على كينونة العلم من أن يُيخس قدره بعرضه على من لا يفهمه، فلا يحرص على تطويره وتحويده ومناقشته انطلاقاً من أصول هذا العلم. والدعوة إلى تحيص العلم وتطويره عبر الجماعة العلمية لا يعني الترفع العلمي، بل لأن هذه العلوم تحتاج إلى بنية علمية ومعرفية معيّنة، وفهمٍ واعٍ للبنية المفهومية لهذه العلوم، وهذا مما يصعب تحقيقه على مستوى العامة. لذلك لا بدّ من ضبط المحاورات والنقاشات في دائرة الجماعة العلمية قبل عرضها على عامة الناس.

أما غياب المؤسسة والمؤسسية في تأسيس العقلية النقدية التحليلية، فتتمثل بطبيعة العلاقة بين المؤسسة والأفكار؛ إذ إن المؤسسة تقوم على أفكار ورؤى واضحة؛ إذ تمثل الأفكار الإطار النظري والمعنوي للمؤسسة، بما يمثل ثقافة المؤسسة، التي هي مجموعة من الأفكار والقيم والمفاهيم والمعارف، وربما النظريات التي يؤمن بها العاملون. وتقوم المؤسسة من خلال جهازها الإداري والفني بنقل هذه الأفكار إلى المجتمع من خلال الوسائط المتعددة. وتستطيع المؤسسة أن تطوّر الأفكار، من خلال دراسة الماضي الممثل في التجارب التي مرّت على المؤسسة، والتفاعل مع الحاضر بوصفه الواقع الآني الذي يحتاج إلى تفعيل، واستشراف المستقبل بوصفه الأفق الممتد لأية فكرة؛ إذ إن صناعة الأفكار تحتاج إلى مدى زمني طويل نسبياً لقطف نتائجها. وبذلك تنقل المؤسسة الأفكار من عالم المؤسسة إلى مؤسسة العالم؛ أي إلى خارج محيط الذات. ولعلنا نركز بصورة خاصة هنا على المراكز البحثية والمحاضن الجامعية بوصفها نوعين من المؤسسات. فالجميع يعلم بالمهات الرئيسة للجامعة وهي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. ولكن ما نلاحظه أن ثمة تفاوتاً كبيراً بين هذه المهات؛ إذ احتلّ التعليم المساحة الأكبر في هذا المثلث، على الرغم من أهمية البحث العلمي

الذي يفترض أن له انعكاسات مجتمعية. وهذا الضعف في الجانب البحثي أدّى إلى أن تتولى المؤسسات البحثية غير الجامعية ومراكز التفكير مهمة تطوير البرامج البحثية وإمداد صانعي القرار بالرؤى والأفكار والبرامج. ولعل في هذا فتحاً لباب التحيز والمشكلات الأخلاقية في الممارسات البحثية؛ إذ يفرض الممول رؤاه وأهدافه على المؤسسة البحثية. لذلك ينبغي أن يعود الأمر إلى نصابه بإعلاء الجانب البحثي في المحاضن الجامعية التي تتميز بقدرة أكبر على الاستقلالية والحرية الأكاديمية، والإفادة مما يُدرّس في الجامعة من تخطيط ومناهج وأدوات وطرق ووسائل؛ لإغناء الجانب البحثي والنقدي.

وثمة عائق متصل بغياب التربية النقدية أو الممارسة التفكيرية التأملية المبنية على التفكير في السياقات المختلفة والحوار؛ للوصول إلى حالة مثلى من الفهم، ويعني ذلك من باب المخالفة سيادة التربية التلقينية ومحكاة طرائق الأولين والمعاصرين. وهذا ما ركز عليه الدكتور عبد الحميد أبو سليمان في نقده لمناهج تدريس الأطفال من خلال حشو المعلومات، ومن ثمّ هدم بناء الطفل النفسي والوجداني، ورأى أن أهم مشكلات تدريس معارف الوحي بعدها عن فهم النفس الإنسانية ولا سيما الطفل ومراحل نموه. وفي هذه الملحوظة ربط بين المعرفي والنفسي. كما رأى بأن ثمة تشوهاً ناتجاً عن العزلة، ومن مظاهرها انشغال أهل العلم بأحادية المعرفة، والتلقين، والإحاطة اللغوية والنصية، دون الوعي بالمتغيرات الاجتماعية وبأساليب تربوية بعيدة عن صوغ شخصية الطالب. والعقل الناقد لا يتشكل في ظل منظومة ثقافية وتربوية لا تتأسس على التربية النقدية؛ إذ إن أسلوب التلقين والترديد، وردّ البضاعة إلى أهلها، وإغلاق باب الاجتهاد، معيقات أمام نمو العقل الناقد. ولذلك ينبغي إيلاء التربية النقدية مساحة معتبرة؛ لأنها ستؤدي إلى حسّ المسألة المعرفية، وإلى الوعي النقدي القادر على التفاعل مع القضايا المجتمعية، وتمحيص المسائل والبحث عن الحلول.

وبناء على ما سبق، فإن مشاريع الإصلاح الفكري والثقافي معنية بصورة جادة وخاصة باستيعاب منظوماتها المعرفية والمنظومات المعرفية للأمم الأخرى ذات التأثير المباشر في سيرورة

الحضارة، وتطوير آلياتها المعرفية ومنهجياتها؛ للإسهام في قدرتها على التحليل والنقد والحوار. ونعتقد بأن المنظومة المعرفية لأمتنا تمتلك من المقومات والرؤى ما يؤهلها للمشاركة في القضايا العالمية الساخنة، منطلقاً من مرجعية ورؤية كلية واضحة، ومتسقة مع العقل والفطرة والمقاصد العليا التي رسمت مسيراً واضحاً لمهمة الإنسان في هذه الحياة واستخلافه في الأرض وتعميره الكون.